المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل II:

دراسة لطبيعتها وسبل إدارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين

الملخص:

يكتنف النشاط المصرفي العديد من المخاطر التي تتطلب من البنوك اتخاذ التدابير والإجراءات الملائمة لإدارة وضبط هذه المخاطر وفق أفضل الممارسات الدولية من أجل تخفض التعرض للخسائر المحتملة أو تجنبها، وتعتبر المخاطر التشغيلية إحدى أهم المخاطر المصرفية خاصة في ظل التطور التكنولوجي المستمر والعولمة وإلغاء القيود في ممارسة الأنشطة المصرفية.

ونتيجة لتزايد الأزمات المالية في العديد من الدول وما رافقها من إنهيار مؤسسات مصرفية ذات سمعة وانتشار دوليين، والتي كان من أبرز أسبابها الضعف الواضح في إدارة وضبط المخاطر التشغيلية الى جانب المخاطر الأخرى، جاءت مقررات لجنة بازل الثانية (بازل II) في العام 2001 والتي شكلت تطوراً كبيراً في مجال الرقابة المصرفية وثقافة جديد في مجال إدارة المخاطر المصرفية حيث كان أحد أهم متطلباتها إضافة متطلبات رأسمالية لمواجهة المخاطر التشغيلية، كما توجت لجنة بازل إهتمامها بهذا الجانب بإصدارها مبادئ الممارسات السليمة في إدارة وضبط المخاطر التشغيلية في العام 2003.

إن البنوك العاملة في فلسطين شأنها شأن معظم البنوك في المنطقة العربية ودول العالم الثالث قد لا تكون مهيأة حالياً للإلتزام بتطبيق مقررات بازل الجديدة، ولكن يجب أن تسعى لتهيئة البيئة الداخلية فيها للعمل وفق الممارسات السليمة وأفضل المعايير الدولية لإدارة وضبط المخاطر المصرفية بشكل عام والمخاطر التشغيلية بشكل خاص، بإعتبار ذلك اللبنة الأولى نحو تطبيق توصيات بازل II.

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على المخاطر التشغيلية بشكل عام، وآلية احتساب رأس المال اللازم لمواجهتها وفق مقررات لجنة بازل، وفحص وتحديد حجم ونطاق المخاطر التشغيلية التي تواجه البنوك العاملة في فلسطين، ومدى كفاءة البنوك في التعامل معها وإدارتها بما ينسجم مع مبادئ الممارسات السليمة لإدارة وضبط المخاطر التشغيلية، وبالتالي تقدير مدى جاهزية البنوك لتطبيق متطلبات بازل فيما يتعلق بتكوين رأس المال اللازم لمواجهة المخاطر التشغيلية.

تم إنجاز هذه الدراسة من خلال منهجية تجمع بين عنصرين متكاملين، الأول إجراء مراجعة شاملة للدراسات السابقة المتعلقة بالمخاطر بشكل عام والإستفادة من المنشورات والكتب الصادرة حول المخاطر التشغيلية بشكل خاص، مع التركيز على التوصيات الصادرة عن لجنة بازل بهذا الخصوص والممارسات السليمة لإدارة وضبط المخاطر التشغيلية. أما العنصر الثاني فيعتمد على المنهج الميداني من خلال إعداد إستبيان وتوزيعه على البنوك العاملة في فلسطين وتحليل نتائج الإستبيان للوصول الى الممارسة الفعلية للبنوك في إدارة ومراقبة وضبط المخاطر التشغيلية.

أوضحت نتائج الدراسة بشكل عام، إنخفاض مستوى إلتزام البنوك العاملة في فلسطين بالمبادئ الأساسية للممارسات السليمة لإدارة المخاطر التشغيلية حيث لا يتوفر لدى معظم البنوك المتطلبات الأساسية للتوافق مع هذه الممارسات، الأمر الذي ينعكس سلباً على مدى جاهزيتها للإلتزام بمقررات لجنة بازل الجديدة بالخصوص.